

المحور الثالث

الورقة الأولى

الانعكاسات السياسية والقانونية لتجاوز القانون الأساسي الفلسطيني والسيناريوهات*

يقفُ كثيرٌ من المراقبين والمحللين السياسيين مشدوهين، والشدة حالةٌ تختلط فيها شدة الدهشة والحيرة والقلق أمام تلاحق الأحداث والتصريحات والمواقف ذات الحساسية والخطورة والإيقاع العالي فيما يتعلق بالانعكاسات والتداعيات والتطورات التي يُمكن التنبؤ بما فيما إذا أصر الرئيس الفلسطيني أبو مازن على التحديد لحكمه متجاوزاً بذلك القانون الأساسي الفلسطيني، ودون الاتفاق الوطني الفلسطيني على أي بديل دستوري.

وبعيداً عن التهويل أو التهويل من حالة الشدة أو الانشداه السياسي هذه فإن مُقاربة موضوعية شاملةً متوازنة ستضع الأمور في نصابها، وستجعل التنبؤ بالمآلات والتداعيات والسيناريوهات المستقبلية أمراً ممكناً وعلى درجة جيدة.

ولعل الركن الأساسي في هذه المقاربة المطلوبة يتمثل في التأكيد على أن الصراع حول انتخابات الرئاسة الفلسطينية ليس إلا عَرَضاً للمرض ومرحلةً جديدةً من حالة التأزم الفلسطيني والعربي الذي يشوبه

* إعداد: د. صبري سميرة/ أستاذ علوم سياسية ومحلل سياسي - الأردن.

الكثير من التفكير والتبعية والاستقطابين: الإقليمي والدولي. وبالنظر إلى اللاعبين الرئيسيين في الصراع حول انتخابات الرئاسة فتح وحماس وبالنظر إلى اللاعبين الآخرين المباشرين وغير المباشرين فإن صراع الانتخابات الرئاسية يمثل فرصة أو بيئة يتحرك فيها اللاعبون لزيادة تأثيرهم وتقليل خسائرهم والدفع بالأمور تجاه الأجندات والسيناريوهات التي يرغبونها، ولعل أهم اللاعبين الآخرين الذين يجب التركيز على حركاتهم وتكتيكاتهم هم إسرائيل وأمريكا ومصر والأردن وسوريا وإيران، وبدرجة أقل السعودية وتركيا وروسيا. وسيسعى كل لاعب من هؤلاء للقيام بحركات تجاه الآخرين تكون مُحصلتها مختلفة باختلاف اللاعب الآخر.

فالبعض يجب أن تكون محصلة اللعبة معه ربح وخسارة (صراع صفري) والآخر ربح وربح (تقاسم المنافع أو تبادلها)، والثالث خسارة وخسارة (عليّ وعلى أعدائي).

وبالنظر إلى المصالح العليا للقضية الفلسطينية والأمة العربية فإن معيار الحكم على حركات وأفعال فتح وحماس والدول العربية والإسلامية سيكون فيما إذا كانت هذه الحركات والأفعال تجاه الصراع الانتخابي الرئاسي ستصب حقيقة في خدمة هذه المصالح العليا، لا أن تكون وبالأعلى عليها في سعي كل لاعب لخدمة مصالحه الضيقة المتخيلة قصيرة النظر والأمد.

ولعل استيعاب مرحلة الفراغ والصراع الانتخابي الرئاسي في لبنان

يعطي الكثير من الدروس والعبر في فهم كل الأفعال وردود الأفعال وخسائر وأرباح وقوة وتوازن اللاعبين المختلفين والأمد الذي يمكن أن ينجّر إليه الجميع، ومن ثم قياس أثر ذلك كله على وضع لبنان ومصلحه العليا، وكيف انتهت الجميع (راضين أو مُكرهين) على الجلوس جميعاً على طاولة واحدة ومحاولة العمل جماعياً إن أرادوا حماية مصالحهم الضيقة الخاصة، أو المصالح العليا للبنان ولكل الدول ذات الأثر أو التأثير بما يجري في لبنان.

إن الصراع الانتخابي الرئاسي الفلسطيني هو تعبير عن الصراع على القيادة الميدانية الفعلية العسكرية والأمنية في الضفة الغربية وغزة، وعن الصراع على القيادة السياسية للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وعن الصراع على شرعية تمثيل الكيان الفلسطيني، وعن الصراع على الرؤى والاستراتيجيات والبرامج اللازمة كل القضية الفلسطينية، وعن الصراع بين حزينين مُتصارعين تاريخياً، وعن الصراع بالوكالة لحساب قوى إقليمية ودولية تتصارع على النفوذ وتصفية الحسابات، وعن صراع يرى فيه قلة من المنتفعين والمستنفذين صراع حياة أو موت لهم ويشكلهم ولمن يخدمونهم.

وما لم تتفق فتح وحماس ومعهم الدول العربية والإسلامية ذات العلاقة على أن كافة أشكال الصراع السابقة يجب حلها بالحوار والوحدة الوطنية ومراعاة المصالح العليا للشعب الفلسطيني والأمة العربية وبالحفاظ على الديمقراطية والدستورية، فإن الصراع على الانتخابات

الرئاسة الفلسطينية سيشهد فصولاً وتداعيات وانعكاسات قانونية وسياسية خطيرة تصب في محصلتها في خدمة الاستراتيجية الإسرائيلية المدعومة أمريكياً والتي تراهن على كسب الوقت وفرض الوقائع على الأرض وتفتيت الفلسطينيين والعرب.

وما دامت حركتنا فتح وحماس لم تتفقا على توفير الإرادة وتسخير كل القدرات كل تلك الصراعات بالشكل الموصوف، فما نحن نُشاهد أول فصول وانعكاسات الصراع الانتخابي الرئاسي. فالرئيس أبو مازن ومعه حركته فتح لا يُريدون إجراء انتخابات رئاسية لا يضمنون نتائجها وقد تفقدتهم آخر معاقلهم في قيادة المؤسسات المنتخبة في الضفة والقطاع، وقد تفقدتهم آخر ما تبقى لهم من شرعية سياسية في أوساط الشعب الفلسطيني. فهم يرون أن قبولهم بإجراء الانتخابات البلدية ومن ثم التشريعية قد قادهم إلى خسارة قيادتهم لهذه المواقع، وأنه قاد لاحقاً إلى استفادة خصمهم حماس من تلك المواقع لتعزيز كافة أشكال قوتها، ومن ثم السيطرة الكاملة على قطاع غزة. وهكذا يرى أبو مازن وفتح بأنه ما لم يتم الاتفاق مع حماس التي قد تدعم مُرشحاً منها أو قريباً إليها- فإنه من الغباء السياسي والميداني أن تسح بإجراء انتخابات رئاسية حتى لو أصبح مطعونٌ في شرعية رئاسة أبو مازن الدستورية، وفي المقابل فإن حماس تُعلى صباح مساء بأنها لن تتعامل مع أبو مازن كرئيس، وستبقى جاهدة لأضعاف دوره وتأثيره ومن وراءه سلطة فتح بين الفلسطينيين والعرب وفي الساحة الدولية وفي شرعيته

في التفاوض مع إسرائيل وتقدم أية تنازلات. وهي ترد بذلك على كل انتقاداته أبو مازن وفتح لشرعية سيطرة حماس على غزة وشرعية حكومتها المقالة في غزة، وبذلك أيضاً تفقد حكومة فياض في رام الله شرعيتها ما دامت فقدت شرعية من أمر بتشكيلها.

ولعل الصراع على الشرعية سيزداد ويتأزم ويصبح من أهم انعكاسات وتداعيات تمديد أبو مازن لرئاسته بدون سند دستوري واتفاق وطني فلسطيني. ولعل الشرعيات المطعون بها لدى الفرقاء ستُضعف الموقف الفلسطيني الإجمالي بين الفلسطينيين والعرب، وفي ساحة الحراك والعلاقات الدولية، وستمنح إسرائيل كل الفرص لتأكيد مزاعمها بأنه لا يوجد طرف فلسطيني يُمكن الاتفاق معه على حل للقضية الفلسطينية فما يكسبها المزيد من الوقت الذي تُريد ويُخفف عنها أي ضغط دولي ويُقلل من احتمالية مخاطرتها بالتدخل الميداني الواسع في الضفة وغزة ما دام القوم مشغولون بأنفسهم ويُقوضون قوتهم بأيديهم.

وبالنسبة لردود أفعال اللاعبين الآخرين ودول العام والمنظمات الدولية فإن صراع الشرعية لا يعنيها كثيراً وسوف تتعامل معه وفق منظرها الخاص بها، فمن يدعم أبو مازن وفتح لن يقدم المسوغات الشرعية والسياسية في دعم تمديده لولايته، ومن كان يدعم حماس فسوف يدعم موقفها الأخص لذلك. ولعل في تجربة حكومتي هنية وفياض المطعون في شرعيتها ما يُدلل على ذلك. فإسرائيل وأمريكا

وأوروبا والدول العربية — خاصة محور الاعتدال — استمروا في دعم حكومة فياض. وأما المعارضون لهؤلاء وعلى رأسهم إيران وسوريا فقد استمروا في دعم حكومة هنية. وأما دول العالم الأخرى ومنها تركيا وروسيا فقد تعاملت مع الطرفين وفق منظور مصالحها وسياساتها. والمهم في موضوع الشرعية لدى حماس وفتح والدول المعيشة هو الشرعية الميدانية والتي يُحكم فيها الشعب الفلسطيني بقوة السلاح والأمن. وسيطرة فتح وحماس على الضفة والقطاع وفق ذلك لن تتأثر بالصراع حول الشرعية الدستورية، التي هي أصلاً مطعون فيها لكلا الطرفين منذ سنوات.

ومن الانعكاسات والتداعيات القانونية والسياسية المتوقعة أو الممكنة هو إعلان حماس أن السلطات الرئاسية قد انتقلت لرئيس المجلس التشريعي ونائبه. وعندها سترد فتح بأن المجلس التشريعي لا يملك النصاب الشرعي وبالتالي لا شرعية له. وقد يُبادر الرئيس أبو مازن إلى زيادة الطين بلة في محاولة لقطع الطريق على حماس في مثل هكذا خيار بأن يُصدر قراراً بحل المجلس التشريعي كخطوة استباقية لسلب المجلس التشريعي الشرعية الواضحة في أن يُنت في أمر بانتخابات الرئيس.

ألا وإن الصراع حول الشرعية الدستورية لكلا الفريقين سيؤدي إلى صراع حول الشرعية السياسية والتمثيلية لقيادة الشعب الفلسطيني، ولن يكون بمقدور أي طرف على التحرك الفعال على الساحة السياسية العربية والإقليمية والدولية — الرسمية والشعبية — للمطالبة بإنصاف

ونصرة الشعب الفلسطيني، فمن لا يتفق مع نفسه وينصر نفسه لن يبد الكثير من الأنصار من حوله. فالتنازع يقود إلى الفشل وذهاب الريح والتأثير واستجابة الآخرين. وهذا واضح مثالي لإسرائيل وأمريكا لإهمال تقديم أية تنازلات لأي طرف لعدم وجود طرف موحد فعال يمثل الفلسطينيين. وستقوم إسرائيل وأمريكا بابتزاز أبو مازن وفتح والتمن عليهم في أن نتعامل معهم رغم عدم شرعيتهم، وست؟؟ في الضغط على حماس تحت نفس المبرر. وما دامت حماس مشغولة في صراعها مع فتح فلن تُخاطر بكسر التهدة مع إسرائيل لتتكاثر عليها الجبهات.

وفي مقابل عدم تناول أبو مازن عن الرئاسة ما لم يتفق مع حماس فإن حماس ترفض إجراء انتخابات تشريعية مُبكرة أو مُتزامنة مع الرئاسة ما لم تتفق مع أبو مازن وفتح لأن في ذلك تفريط بحق وسلطة ترى أنها انتخبت شرعياً لتوليها، وأنها ليست مضطرة دستورياً وعملياً إلى ذلك.

من جهة أخرى وإذا ما قامت حماس بتولي رئاسة المجلس التشريعي للرئاسة الفلسطينية فهل حماس ترغب وقادرة على تولي هذه الرئاسة؟ وهل تؤول الرئاسة إلى شخص رئيس التشريعي أم إلى موقعه ومن ثم إلى نائبه؟ وما هي المدة المسموح بها لذلك؟ وهل حماس ستُحضر لعقد الانتخابات خلال الستين أو التسعين يوماً المسموح بها وفق القانون الأساسي؟ وكيف ستستطيع عقد هذه الانتخابات في الضفة الغربية؟ وسواء جرت انتخابات رئاسية أم لا فسوف يستمر صراع الشرعية الدستورية والسياسية مُستمراً ودونما نهاية وهل لدى حماس الرغبة

والقدرة والرؤية لتحمل كافة تبعات توليها الرئاسة الفلسطينية؟ وهل تستطيع تحمل أن يفرض حصار قاسي وشامل على الضفة كما هو مفروض على غزة في حال قررت إسرائيل وأمريكا وأوروبا التعامل مع رئاسة فلسطينية حمساوية؟

وفي مجال آخر للانعكاسات السياسية للصراع في الانتخابات الرئاسية الفلسطينية، وفي مجال التسوية السياسية، فإن أحد السيناريوهات المحتملة هي أن تستغل إسرائيل النزاع الفلسطيني الداخلي الحاد لتُجبر أبو مازن وسلطته على التوقيع على تنازلات واتفاقيات لم تكن لتحدث لو كان الجانب الفلسطيني مُوحداً. وعندها ستفرض إسرائيل وقائع جديدة في الضفة الغربية وبغطاء فلسطيني.

وفي الختام، ولتجنب الوقوع في مطب كبير جديد في العلاقات والبنية الفلسطينية الداخلية، وما تبعها من اصطفاقات إقليمية ودولية، ولمعالجة حالة التأزم الفلسطيني التي ما تفتأ تُفرخُ الصراع تلو الصراع فإن الحق الذي هو أحق بأن يُتبع والصحيح الذي لا بُد أن يصبح هو أن يعود الجميع إلى رُشدِهم، وأن ينتصر الخُلصُ الشرفاء من فلسطينيين وعرب ودول إسلامية للمصالح العليا للقضية الفلسطينية وللأمة العربية والعالم الإسلامي، ولا يكون ذلك إلا بحوار فلسطيني شامل وجاد لا تراجع عنه وعن استحقاقاته، ولا مجال فيه لإسرائيل وأمريكا ومن يعمل لحسابهما ولحساب مصالحه الشخصية والشللية أن يحرفاه عن بلوغ نهايته وتطبيقه. وقد قضت جولات الحوار السابقة شرطاً طويلاً في

نقاش عناصر الوحدة الوطنية وتم الاتفاق على كثير منها ومن ذلك: الحفاظ على دستورية وديمقراطية الكيان الفلسطيني ومؤسساته السياسية والتشريعية والقضائية، تشكيل الأجهزة الأمنية بعيداً عن الأحزاب والسياسة، ضمان عدم تدخل الأجهزة الأمنية في إدارة الشؤون السياسية والعامة، الاتفاق على قوانين انتخابية مناسبة، التزام اتفاقيات مكة والقاهرة ووثيقة الوفاق الوطني، إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس ديمقراطية تمثل كافة الفلسطينيين في العالم.

وإن مما يستلزمه نجاح السابق كله هو تدخل عربي جاد لوقف النزاع وإنجاح الحوار الوطني، ووقف كافة أشكال التحريض، وتوقف المفاوضات مع إسرائيل، والاتفاق على خطوات لبناء جسور الثقة بين فتح وحماس، والاتفاق على برنامج زمني شامل ومُفصل لكافة الخطوات اللازمة والمواعيد المحددة لوضع الأمور في أنصبتها الشرعية الدستورية وإذا ما تم الاتفاق على هذه الرزمة من الأمور فلن يتعلق أحدٌ بعدها إن تأخرت الانتخابات الرئاسية بضعة أشهر أو تقدمت الانتخابات التشريعية نحواً من ذلك.

وأما في بعض آليات تحقيق ما تقدم فيمكن أن تُشكل لجنة وطنية للتحضير والتنفيذ والمراقبة لكل ما يُتفق عليه. أو أن تُشكل حكومة وحدة وطنية مؤهل لفعل ذلك.

لقد آن الأوان لفتح أن تُدرك أنها في حالة لا تُمكنها من التحكم بمستقبل القضية الفلسطينية وأنها بحاجة ماسة لكافة فئات الشعب

الفلسطيني وأهمها حماس لتُكمل مشوارها بشرف وإخلاص. وقد
آن الأوان لحماس أن تدرك أنها إذا ما أرادت قيادة المرحلة القادمة
من الصراع مع إسرائيل فإنها لابد وأن تحرص على وحدة الشعب
الفلسطيني ووحدة قيادته وأن تُصر على دستورية وديمقراطية وعدالة
وديناميكية الفعل والمؤسسات الفلسطينية.